

تعليق التقاعد التكميلي لـ 8 آلاف أجير

655 مقالة طلبت تعليق انخراطها أو تأجيل مساهماتها في الصندوق المهني المغربي للتقاعد



10% من المقاولات المنخرطة توقفت عن أداء المساهمات (خاص)

المالي والتأمينات، و5.2 في المائة في الصناعة، في حين تتوزع النسبة المتبقية على قطاعات الخدمات والبناء. وأشارت المصادر ذاتها إلى أن التأجيل يهم الفصول التي تراجع فيها رقم المعاملات بالنسبة المحددة في 25 في المائة، ويتعين على المقاولات المستفيدة أداء واجبات الانخراط، ويمكن أن يمتد الأداء على مدة تصل ضعف المدة التي تراجع فيها رقم المعاملات، ويستفيد المنخرط الذي يؤدي مساهماته المؤجلة داخل أجل نصف المدة المحددة، من إعفاء من فوائد التأخير، وفي حال تغذر ذلك، يؤدي في المائة، كما يمكن للمقاولات التي علقت مساهماتها من إعادة أداء مساهماتها المتعلقة بالمدة التي تم خلالها تعليق الانخراط، مع أداء 5 في المائة من فوائد التأخير، إذا أدت واجباتها قبل 31 دجنبر 2025، ولا تستفيد المقاولات التي لم تدل بما يثبت تراجع رقم معاملاتها، من هذه التسهيلات.

عبد الواحد كنفاوي

ترغب في تعليق انخراطها أن تدلي بشهادة صادرة عن الجهتين ذاتيهما، تؤكد تراجع رقم معاملاتها بناقص 60 في المائة، خلال الفصل الأول أو الثاني أو الثالث أو الرابع، خلال السنة الماضية، مقارنة بالفترات ذاتها من السنة التي قبلها، ويهم تعليق الانخراط الفصل المعني بالتراجع. وأكدت المصادر ذاتها أن 66 من المقاولات، فقط، من أصل 531 مقالة، المتقدمة بطلبات تأجيل الأداء، هي التي أدلت بما يثبت تراجع رقم معاملاتها، خلال السنة الماضية، متأثرة بالجائحة، كما أن 43 مقالة من مجموع 124 التي تقدمت بطلبات تعليق انخراطها، تمكنت من تقديم ما يثبت تراجع رقم معاملاتها، وفق الشروط التي وضعها الصندوق المهني المغربي للتقاعد. وأفادت مصادر «الصباح» أن طلبات تأجيل الأداء همت ما لا يقل عن 8 آلاف أجير، 51.4 في المائة منهم يشتغلون في قطاع الفنادق والمطاعم، و28.2 يعملون بقطاع النقل والتخزين، و8.5 في المائة في التجارة، و5.5 في القطاع

أحجم عدد من المقاولات عن دفع واجبات الانخراط في الصندوق المهني المغربي للتقاعد، إذ تخلفت 655 مقالة عن أداء المساهمات، ما يناهز 10 في المائة (9.63 % من العدد الإجمالي للمقاولات المنخرطة في النظام، الذي يعتبر اختياريًا، وأنشئ من أجل تحسين معاش أجراء القطاع الخاص المدفوع من قبل النظام الإلزامي للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، الذي لا يتجاوز في أحسن الأحوال 4200 درهم. وأفادت مصادر الصندوق المهني المغربي للتقاعد أنه تم وضع إجراءات لفائدة المقاولات التي تأثرت بالجائحة، لتمكينها من تأجيل أداء اشتراكاتها أو تعليق انخراطها، شريطة الإدلاء بشهادة من مفوض الحسابات أو خبير الحسابات، يثبت أن رقم معاملات الشركة المعنية بتأجيل الأداء تراجع خلال الفصل الأول أو الثاني أو الثالث أو الرابع بناقص 25 في المائة، خلال 2020، مقارنة مع نظيره من السنة التي قبلها، في حين يتعين على المقالة التي